

لو علمنا استدرارك على قول السوم فهو بمنزلة الاستئمان شرط السوم
تبيينه انما عرضه بذلك الاعتراض على تفسير الامان بذلك بان غير
مطابق للغة لان الامان لغة المضروب منها وهما اي الذهب والفضة لان
المضروب وغيره ويعز ذلك الجواب بان عرض المتن بيات المعنى المراد هنا
لا المعنى اللغوي لان الحكم للمعنى العام لا للخاص والحكم هو وجوب الزكاة
والشرط الالهي وليس مراد اي لغة وحي اي كان الذهب
والفضة شاملا للمضروب وغيره والامان خاصا بالمضروب وان
كان حسنا اي شرعا وعند الفقهاء فانه اي السوم لما تقدم ان
من كون الشرط عامته في المضروب وغيره بخلاف رجوع الضمير للامان وما
يوهم اختصاص الشرط والحكم بالمضروب بقصد الغرض اي في قطع
وبالاختيار ان لم يتقدم ذكر الاختيار في المتن فكان الاول وخرج بما
يرزعه الادميون ان الامان يجاب بان المتن عبر عن الاختيار بما يزرعه
الادميون فكان ذكر الاختيار وابدل المصنف بقصدي ان قوله ما يزرعه
الادميون يعني عن قيد الاختيار مع انه قد يزرعه الادميون ولا يتأتى
اختيارا بقا اعتبار المفهوم بعينه وباعتبار المنطوق لا بعينه يستثنى
انما وهذا الاستناصوري لان عدم وجوب الزكاة هنا لعدم المالك
المعنى لا لكونه لم يزرعه الادميون على المساجد اي على نفس المساجد
اما على شخص معين كالامام مثلا ووضع يد عليه وزرعه فوجب عليه
او يزرعها الناظر من حال الروقف اما لو استاجر شخص الارض لوقت
وزرعهما يزرعه عند نفسه فيملك زرعها وتجب عليه زكاة والنخل
افضل ذكره اذ خمسة مجموع الادلة خاص بالنخل وان كان بعضها
يوجد في العنب مثلا الاول قوله لو روده والثاني انها حلت من
طينة

اي ما يزرعه واليقينات الخسب السوم
ويجاب بان يقين عن النظر الى السوم

طينة ادم والثالث ان النخل مقدم على العنب والرابع ان نسبة النخلة
بالمومن وانما حسن انها السجدة الطيبة وهذا كله مما يدل على افضلية
النخل فلذلك فرع عليه قوله فكانت افضل عين الدجال اي التي
يصدرها واما الاخرى فهي مسووحة بحسب العنب اي خارجة عن احوالها
وللازكاة فيما ملك بغيرها وضمة كسبة انما مثلا او اوهب اليه عن
مقاطع قايض فقبل ونوي التجارة فلا تكون بحسب هذه النية عرض
تجارة اما اذا باع منها او استبرج بها ونوي التجارة فانها تكون عرض
تجارة وكذا يقال في الارض والوصية حال التملك اي وهو وقت عقد
النكاح او الخلع او الصلح فلو نوي قبله او بعده فلا يفي وقيل اذا كانت
بعده في مجلسه يكتفى كالواقعة في العقد فصل في زكاة الابل
وهو الخمس او يحتمل ان يكون الخمس من كل بعير ويكون ذلك في مقابلة
قوله بعير اي بجملة فهذا امض بالمالك من جهة ضمير المساركة ومن جهة
كونه بعيرا وان كان موزعا ومضل بالضم ايضا من جهة ضمير المساركة
واما الخراج بعير بجملة فهو مضمون بالمالك فقط ويحتمل ان يكون الخمس
من بعير فيكون مضى بالفرقتين من جهة ضمير المساركة وان كان
احدا على المالك من بعير كامل يضرب بهم اليا اذا كان مقديرا
بالبا فان تعدد بنفسه كان بفتح اليا كقولهم ضرس وضرة والساة
انما ناوها للوحدة والالف واللام للجنس فيشمل الذكر والانثى الواحد
والمفرد والضان والمعز لكن يشترط ان تكون سليمة ولو كانت ابله
معيبة لانهما من غير الجنس بخلاف ساة في اربعين وانه لا يشترط
كونها سليمة الا اذا كانت سياهه غير معيبة والاجاز المعيب
تخييرا ثم يرتبط بقوله فيخبر فكان الاول تقديمه بيمينه وقوله لكن
انما يرتبط بقوله ولا يتعين غالب غنم البله غالب غنم البله الاول حرف